رفع الدعم عن المشتقات النفطية يحقق الكفاءة الاقتصادية لليمن

لاينفك خبراء الاقتصاد عن الترحيب بالاجراءات الحكومة لتصحيح أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم الحكومي عنها، مؤكدين أن هذه خطوة اقتصادية إيجابية تحقق الكفاءة الاقتصادية وتضع الاقتصاد اليمني في المسار الصحيح ليكون اقتصاداً حراً لاتشوبه أي أوجه من التشويه الاقتصادي لأن الدعم يعتبر بؤرة فساد اعتمدتها الحكومات والنظام السابق كذريعة للاستفادة وتحقيق مكاسب سياسة، وكان الدعم أحد أبرز المكافآت التي حصل عليها النافذون والمهربون فقط والذين يجنون مليارات من بيعها في الأسواق الخارجية. ويصر الخبراء على التأكيد أن الدعم مثل حملاً ثقيلاً على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد اليمني بشكل عام بلغ في المتوسط 25% من إجمالي موازنة الدولة، وما يحز في النفس أنه لم يصل إلى الفئات المستهدفة أصلاً.

تحقيق/ أحمد الطيار

الفقراء لايستفيدون

الدكتور محمد يحيى الرفيق -أستاذ العلوم المصرفية بجامعة ذمار- دائماً ما يؤكد أن الدعم في اليمن أثر سلباً على نمو القطاع المالي، وبالتالي نجد أن حجم دخل الدولة في تناقص عند النظر إلى إيراداتها من القطاعات النفطية، لأن جزءاً كبيراً من الإيرادات يتجه نحو الدعم وهو يتجه أصلاً لتضخيم دخل الفئات المستفيدة منه وهم الشريحة التي لديها وسائل تعمل بالطاقة وتعتمد على البنزين أو الديزل مما زاد في نمو دخلها على حساب ضعف إيرادات الدولة نفسها.

ويشير الدكتور الرفيق إلى أن شخصيات يمنية أثريت بشكل كبير يدعو للريبة وحققت مليارات الريالات جراء الاستفادة من الدعم، فيما الفقراء الذين يسكنون الريف لا يمتلكون أي وسائل مواصلات ولا تصلهم مشاريع الكهرباء، فهؤلاء الـ70% من السكان لن يستفيدوا في أغلب الحالات إلا من 10-20% من الدعم فقط.

بؤرة فساد

وضع الباحث الاقتصادي أحمد سعيد الدهي دراسة متكاملة عن دعم المشتقات النفطية والمستفيدين منها فاكتشف أواخر العام 2010م أنها لم تفد أحداً بل وأكد أنها وجه من وجوه الفساد التي نمت في ظل الحكومات السابقة، فهي من جهة عبء كبير تم رميه على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تحمل الاقتصاد اليمني الكثير من الأزمات بسببها بل وصلت إلى عاتق المجتمع اليمني، وللتدليل على أن الدعم بؤرة فساد يؤكد الدهي أن الدعم في بلدنا لم يصل إلى الفئات المجتمعية المستهدفة، كما أنه لم يصل إلى القطاع الاقتصادي المستهدف بل ذهب لمصلحة غير المستهدفين.

ويقول: إذا كان الدعم لم يصل إلى الشريحة المستهدفة ولم يصل إلى القطاعات الاقتصادية المستهدفة فإنه في المحصلة النهائية شكل عبئاً مالياً كبيراً على الاقتصاد الوطني والمجتمع اليمني كله، ذلك لأن إلغاء الدعم هنا يعني توفير مبلغ الدعم الذي يتجاوز 700 مليار ريال لخزينة الدولة وإعادة توزيعه وفق الأولويات الاقتصادية في البلد مما قد يعود بالنفع على كل اليمنيين من خلال المشروعات التي ستمول من المبالغ التي كانت تذهب للدعم.

استفادة

يؤكد الدكتور الرفيق أن النفقات التي تنفق على الدعم يمكن الاستفادة منه اقتصادياً في توفير الموارد المالية وغير المالية وتحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة وكفاءة إلى استثمارات تدعم النمو الاقتصادي واستدامته، وتزيد بالتالي الرفاهية المجتمعية من خلال وظائفه المتمثلة في حشد وتعبئة المدخرات وتمويل البرامج الاستثمارية، والقضاء على الفجوة التمويلية الناتجة عن العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، وتسوية المدفوعات وتنويع الاستثمارات.

الآثار السلبية

حين يتحدث الاقتصاديون عن الآثار السلبية لإلغاء الدعم يفترضون أنه يصل إلى كل القطاعات الإنتاجية وحين يتأكدون أن هذه الفرضية غير موجودة في الواقع يصابون بخيبة أمل فالقطاعات الإنتاجية لم تكن المستفيد الوحيد، ولهذا تنتابهم الحسرة والندم على تلك المبالغ الضخمة التي أنفقت منذ قيام الوحدة والبالغة أكثر من 22 مليار دولار.

ويقول الدكتور منصور الحوشبي -كبير أخصائيين في التحليل الاقتصادي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي: إن دعم المشتقات النفطية يستحوذ على حوالي نصف الإيرادات النفطية ونظراً لتراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام فإن فاتورة الدعم مرشحة لأن تستحوذ على جل الإيرادات النفطية في السنوات القادمة في حال لم تطبق الحكومة التصحيحات السعرية، ويرى أن انخفاض قيمة البنزين والديزل في السوق المحلية يُحفز كثيراً من المفسدين النافذين على تهريب المشتقات إلى الخارج مما يقود لارتفاع الأعباء المالية وتصاعد الاختناقات في العرض المحلي، مشيراً إلى أن تفاقم عجز الموازنة العامة في تغطية تكاليف فاتورة الدعم أدى لمظاهر سلبية في الواقع اليمني وظهور طوابير طويلة أرهقت الناس بكل المعاني، فالعجز سبب عدم الوفاء بتوفير المشتقات بالقدر الكافي لحاجة السوق.

الدكتورة لطيفة الثور -أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء- تؤكد أن الدعم استنزف خلال السنوات الماضية حتى عامنا هذا مبالغ لا تستطيع الموازنة العامة تحملها بأي حال من الأحوال، إذ أن استمراره جعل النمو يضعف ووصلت الاختلالات في الموازنة ذروتها، ناهيك عن أثره في تشويه التكاليف والأسعار، وبالتالي على الموازين الداخلية والخارجية، وتشير إلى أن التعامل مع الدعم لم يكن كوسيلة بل اعتبر غاية وهنا الفساد لأنه لبى رغبة الفاسدين في حينه.

خسائر

ووفقاً لدراسة قام بها قطاع الدراسات والتوقعات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2010م على تأثير الدعم على المزارعين والصيادين اتضح أن استمرار الدعم بالطرق والسياسات المتبعة لا يفيد المزارع ولا الصياد ولا بقاء الفئات المستفيدة، بقدر ما يفيد مجموعات لا تستحقه أساساً، حيث أصبح إلغاء الدعم تحدياً كبيراً أمام الحكومة لإثبات قدرتها على تحقيق قدر كبير في إصلاح اختلالات المالية العامة وتشوها للتكاليف والأسعار وضمان تهيئة الظروف اللازمة للمنتجات المحلية لمنافسة المنتج المستورد لاسيما وأن الجمهورية اليمنية على وشك انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية، وكشفت الدراسة إن إجمالي دعم المشتقات النفطية خلال عام 2008م إلى 759 مليار ريال، وفي 2009م إلى 391 ملياراً، فيما بلغ حجم الدعم في 2010م 550 مليار ريال، وتؤكد أن نسبة دعم المشتقات إلى إجمالي الموارد العامة للفترة 2005-2010م بلغت 25% في المتوسط.

قضية شائكة

الدكتور طه الفسيل -أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء- أمضي عدة سنوات في إعداد بحوث أكاديمية حول الدعم وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني من عدة زوايا وتوصل منها إلى أن مسألة دعم المشتقات النفطية قضية شائكة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، فالمشكلة من وجهة نظره تكمن في أن الدعم له آثار اقتصادية إيجابية وسلبية، الجانب الإيجابي يتمثل في الدور الاجتماعي للدولة باعتبار النفط ملكية عامة من حق المواطن أن يستمتع به، أما الجانب السلبي فيتمثل في تحميل الموازنة عبئاً اقتصادياً كبيراً، وفي الوقت نفسه، فإن الدعم له آثاره السلبية من خلال انعدام الكفاءة الاقتصادية في الاستهلاك والتبذير والتهريب وعدم وجود سعر حقيقي يعبر عن التكلفة الحقيقية للمجالات والأنشطة الاقتصادية يستفيد منه الفقير والغني، اليمني والأجنبي، القادر غير القادر.

وتشير إحدى دراساته إلى أن موقع بلادنا الاستراتيجي بجوار دول مجلس التعاون الخليجي جعلها في وضع سياسي واقتصادي واجتماعي صعب فيما يتعلق بالمشتقات النفطية، لأن تلك الدول المجاورة دولاً غنية فيما اليمن دولة فقيرة وهذا خلق إشكاليات كثيرة، وفي الجانب الآخر ينظر مجتمع المانحين الخارجيين لهذا الدعم على أنه هدر اقتصادي، وتضع ذلك ضمن رؤيتها لتقديم المساعدات لبلادنا معللة بالقول: كيف نقدم مساعدات لدولة تهدر مواردها الاقتصادية ولا تستخدمها برشد وكفاءة؟، ولذلك لاشك أن الجانب الخارجي يلعب دوراً أساسياً في عملية ترشيد النفقات الى جانب الدور الاقتصادي..

السؤال المطروح في هذا الجانب هو: كيف سمحنا لهذا الدعم أن يستمر بهذا الشكل من التوحش والتوغل والتوسع الكبير؟ وهذا يعني أن هناك جهات مستفيدة بشكل أو بآخر من استمرار الدعم، والسؤال الآخر الذي نطرحه حالياً: كيف نعالج هذا الدعم؟

الدعم الدولي

يرى الدكتور الفسيل أن على المجتمع الدولي القيام بمسئوليته لدعم اليمن في خطواته لتصحيح أسعار المشتقات النفطية، لأن ما يعيشه اليمن حالياً بسبب الإصلاحات الحالية والتي تمت خلال الفترة الماضية تجعل على المجتمع الدولي، وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي، القيام بواجبها في تعزيز المساعدات والدعم، في الوقت نفسه هناك مشكلة أخرى تتمثل في مكافحة الإرهاب وهذه تحتاج التزامات دولية وإقليمية لتنفيذ هذه الإصلاحات دون أن ترافقها مشاكل اجتماعية.

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

السياسة الانفتاحية

إن السياسة الانفتاحية التي تنتهجها الدول الخليجية أثمرت عن تأسيس سمعة طيبة لها ووضعتها في خانة أكثر الدول المستقطبة والجاذبة للاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية وهو ما انعكس في تنامي الكثير من الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية والصناعية والإسكانية للعمل بها واتخاذ من دول الخليج مراكز إقليمية لعملياتها وأنشطتها واستثماراتها.

كما أن دول الخليج العربية تضع المزيد من الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف تطوير البنى التحتية وتقوم بعمل دراسات آنية ولحظية عملية وعلمية للمشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة والمستقبلية وتضعها تحت تصرف المستثمرين من القطاع الخاص المحليين والإقليميين والعالميين مع سن وإصدار مزيد من التشريعات المتلاحقة والمتطورة بتطور الزمن والأيام بحيث تشكل بيئة صالحة لنجاح ونمو استثماراتهم خصوصاً وأن لديها قناعة تامة بأن القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة لها دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية وتعتبر من أهم اللبن الأساسية في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتؤسس لأنماط جديدة تطال مختلف نواحي الحياة.

ومما تقدم يتضح لنا ولواضعي السياسات الاستثمارية والانفتاحية في جميع بلدان العالم أن كافة الحكومات والدول والقطاعات الاقتصادية في مختلف بلدان الخليج العربية تمتلك المقومات اللازمة لنجاح الاستثمارات وتعمل على تذليل أي عقبات بيروقراطية أو غيرها يمكن أن تواجه القطاع الخاص والمستثمرين مع توفيرها فرصاً ومزايا مشجعة للقطاع الخاص واستثماراته وتؤسس لاقتصاد عصري قادر على المنافسة والتطور وخادم للنمو والتنمية الاقتصادية والسياسة الانفتاحية.

Email ahmedalbawab@hotmail.com

مناقشة سير تنفيذ المشاريع التنموية بإب

إب/سبأ

ناقش اجتماع للمكتب التنفيذي والمجلس المحلى بمديرية السدة محافظة إب أمس برئاسة وكيل المحافظة يحيى ذمران مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية والمشاريع المتعثرة والإجراءات الكفيلة باستكمالها وانجازها في موعدها المحدد. واستعرض الاجتماع الصعوبات التي تواجه أداء المكتب التنفيذي والمجلس المحلى خاصة في ما يتعلق بتطبيق وتنفيذ الخطط والبرامج المحلية للعام الجاري وكذا المعالجات الضرورية الواجب اتخاذها لتجاوز تلك الصعوبات وإنجاح مشاريع التنمية.

من جهة أخرى تفقد الوكيل ذمران سير العمل بمستشفى الشهيد على عبدالمغني بمديرية السدة واطلع على مستوى الخدمات الطبية والعلاجية التي تقدم للمواطنين بالمستشفى وكذا احتياجاته الضرورية من المعدات الطبية و المختبرات والأثاث. كما اطلع الوكيل ذمران على نشاط فرع المؤسسة المحلية للمياه و الصرف الصحي واحتياجات مدرسة الزهراء بالمديرية .

الاضطرابات تفاقم معدلات الفقر والبطالة

تعيش اليمن منذ فترة أزمات واضطرابات حادة في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية ألقت بظلالها على الحياة المعيشية المدنية للمواطنين وتفاقم معدلات الفقر والبطالة لأكثر من 50% .

وتزداد الأزمة الاقتصادية في اليمن تفاقما مع ارتفاع حدة الاعتداءات على موارد البلد المتعددة ، وأهمها الاعتداءات المتواصلة على أنابيب النفط والغاز وتأثير ذلك على تدني الايرادات وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

ويرى خبراء أن الارهاب يشكل كذلك خطراً كبيراً على التنمية الاقتصادية في البلاد وضرره المباشر على الاستثمار والتنمية الاجتماعية وبالتالي إضعاف جهود مكافحة الفقر والبطالة.

تحقيق / محمد راجح

توفر الأمن والاستقرار السياسي من المقومات الرئيسية لبيئة الأعمال الاقتصادية على وجه الخصوص، فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن أن تعمل أو تنجز أي عمل أو تسعى إلى تحقيق أي هدف حتى على المستوى الشخصي، فما بالك بالأهداف والطموحات العامة والتي تهم المجتمع، من خلال تبني مشروعات اقتصادية إنتاجية وخدمية توجه الكثير من الاستثمارات لتوفير متطلبات المجتمع من السلع والخدمات الاستهلاكية المباشرة والوسيطة لأداء العمل.

ويرى الدكتور عبدالودود الزبيري خبير الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط ان الاقتصاد لا يعمل في معزل عن منظومة المجتمع بمكوناته الاجتماعية والسياسية والأمنية، فهو يتأثر ويؤثر فيها أيضاً.

ويضيف ان البيئة العامة ما زالت غير مستقرة ، فالأمور أو القضايا السياسية ما زالت في ضبابية ولم يتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يعكس قناعات عامة يجمع عليها جميع الفرقاء والقوى السياسية والمجتمعية الشريكة في مسؤولية الخروج بالمجتمع إلى بر الأمان.

بيئة افتراضية

يوضح الزبيري أن الاقتصاد لا يمكن أن يعمل في بيئات افتراضية تنشأ على الورق أو في فضاءات التكنولوجيا الرقمية، ويتوقع منه أن يحقق منجزات ،فالاقتصاد من وجهة نظره " يعمل في بيئات مادية ملموسة تتداخل فيها الجوانب التنظيمية والمؤسسية والتشريعية والسياسية المستقرة، ويعمل في أطر واقعية توفر له على الأقل الحد الأدنى من الأمن والاستقرار والوعود الرسمية التي توفر له بيئة داعمة ليعمل باطراد، وهو ما نفتقده بالشكل الحيوي الذي يثق به قطاع الأعمال.

ويؤكد أن الاضطرابات السياسية والأمنية أثرت سلباً وبشكل كبير في النمو الاقتصاد الكلي ومدخلاته القطاعية المختلفة، فضلاً عن تداعياتها على الجوانب الاجتماعية وتفاقم مشكلات الفقر التي تجاوزت معدلاته 50%، والبطالة التي وصلت إلى ما بين 35-40%، والحرمان وسوء التغذية الذي طالت تقريباً نصف السكان بحسب بعض التقارير، والبعض الآخر وصل إلى حوالي 36% من سكان اليمن ، وهذه الأرقام تنذر بخطورتها في حالة استمرار تدهورها على المجتمع وتفاقم أزماته المختلفة.

مواجهة

يقول أستاذ علم الاجتماع بصنعاء عبدالله السلامي أنها تعمل في نفس الوقت على تعزيز النمو الاقتصادي وتساهم في مواجهة المشكلات الاجتماعية في معدلات البطالة والفقر في المجتمع ، ولهذا فبدون توفر الأمن والاستقرار وخدمات البنية التحتية من توفر الطاقة والكهرباء والنقل وغيرها، الذي تساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار وفي أي نشاط لن تجد هناك مستثمرين جادين يعملون بمسؤولية وبشراكة حقيقية على تطوير الاقتصاد.

ويرى أن المستثمر الخاص إذا افتقد إلى المقومات وعوامل الجذب الاستثمارية المشجعة على اتخاذ قرار الاستثمار لن يقدم على اتخاذ قرار الاستثمار في بيئة هشة وغير مستقرة، ولا يمكنه المغامرة في توجيه استثماراته وأمواله للتطوير والتجديد والابتكار لإيجاد بدائل للعمل تمكنه من تحقيق أقصى الأرباح وترفع من كفاءة الاستثمار.

ويشير إلى ان هناك تلاشياً تاما للخطط والبرامج التنموية ، خصوصا أن اليمن تعاني منذ فترة طويلة من أزمة حادة في هذه البرامج والاستراتيجيات التي لم تستطع الاستجابة لمتطلبات ومسارات التنمية المستدامة.

ويشدد على أهمية وضع حد للاضطرابات الأمنية ومواجهة الإرهاب بكل حزم وصرامة ، وهذا يتطلب تكاتفاً مجتمعياً وخلق رأي عام ضد مختلف الأعمال التي تهدد السكينة العامة وتلحق أضراراً بالغة بالنسيج الاجتماعي وتقوض جهود التنمية وبالتالي تفاقم معدلات الفقر والبطالة.

عدوى

وصلت عدوى الأزمات و الصراعات إلى أهم مفاصل حياتنا اليومية ، ولهذا تتحدى البطالة التي نكشف عن احدث معدلات ارتفاعها استراتيجية مواجهتها التي أقرتها الحكومة وصادق عليها البرلمان مؤخرا والمعروفة باسم "استراتيجية التشغيل" والتي تحتاج بحسب تقديرات رسمية إلى 500مليون دولار.

ويكشف تقرير رسمي عن ارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب اليمني إلى 52.9 %.

و بادرت الحكومة بحسب التقرير إلى توظيف أكثر من 70 ألف حالة جديدة ، ومع أهمية هذه الخطوة في تحسين الاستقرار الاجتماعي والمعيشي للسكان إلا أنها شكلت عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة".

ويشير التقرير إلى أنه تم إعداد خطة وطنية لتشغيل الشباب، وتسعى الحكومة إلى توسيع القدرة الاستيعابية للبرامج كثيفة العمالة بما يواكب تدفقات المساعدات الخارجية في حين تعول الحكومة للحد من البطالة على التسريع بإتاحة تعهدات المانحين للإنفاق على برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.